تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل " التجارة الالكترونية نموذجا"

Corona implications for Labor market – Electronic- commerce model -

د. سامية العايب، أستاذة محاضرة أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

samialaib@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/06/20 **تاريخ القبول: 2020/10/27** **تاريخ النشر: 2020/11/15**

الملخص:

تهدف دراسة هذا الموضوع، الذي يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا إلى تسليط الضوء على أبعاد الوضعية الاقتصادية والنمط الاجتماعي الخاص بكل دولة في مجال سوق العمل، في ظل ما قررته سلطات دول العالم من آليات استدراكية جديدة لاستمرارية العلاقات التعاقدية بين العمال وأرباب العمل والمؤسسات قدر الإمكان، حماية للاقتصاد الوطني من أزمة محدقة.

وقد توصلنا إلى أنّه قد ترتب على انتشار فيروس كورونا ازدهار العمل عن بعد عامة، والتجارة الالكترونية خاصة، بعد تسجيل الخروج عن الطريقة النمطية المعتمدة في سوق العمل (الحضور بمقر العمل)، إذ لذا لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيّف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا، مما جعل شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت المستفيد الأكبر من هذه الجائحة، ناهيك عن ظهور ثورة حقيقية حول العمل عن بعد.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا المستجد، منظومة الشغل، العمل عن بعد، العلاقات التعاقدية، التجارة الالكترونية.

Abstract:

This study deals with a contemporary national and international topic, which aims to shed light on the dimensions of the economic situation and the social pattern of each country in the field of the labour market. In this light, all the countries in the world have tried as much as possible to protect the national economy from a crisis and have decided new mechanisms to ensure the continuity of contractual relations between workers, employers and institutions

It is concluded that the spread of the Coronavirus has resulted in the growth of remote work in general, and e-commerce in particular, a new and different typical method adopted in the labour market; So everyone has resorted to the use of electronic services and new tools that allow them to adapt to the exceptional circumstances that has been currently prevailed. Therefore, the biggest beneficiaries of this pandemic are the technology and internet sector companies and not to forget to mention the emergence of a real revolution of teleworking.

Keywords: *Corona virus, labour system ,teleworking, contractual relations, electronic -commerce*

المؤلف المرسل: الدكتورة :سامية العايب، **الإيميل**: laib.samia@univ-guelma.dz

1. مقدمة:

يهدد انتقال الأمراض بين الحيوانات والبشر (الأمراض الحيوانية المنشأ)، مثل فيروس كورونا كوفيد 19، التنمية الاقتصادية ورفاهية الحيوان والإنسان وسلامة النظام البيئي[1]. فقد ارتفع معدل الأشخاص الذين تخلوا عن حيواناتهم الأليفة بعد الهلع من انتقال كوفيد19 ، بل هناك من تخلص منها بسبب الأعباء

[1]- يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود العالمية لحماية التنوع البيولوجي، ووضع حد للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وحماية تداول المواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز خطط الانتعاش الاقتصادي التي تأخذ الطبيعة والطوارئ المناخية في الاعتبار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، آخر المستجدات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن فيروس كورونا (كوفيد 19)، الرابط : file:///C:/Users/Savoir/ EnvironmentProgramme.html

المالية لأصحابها، فقد أثارت جائحة[1] كورونا الخوف والرهبة في عالم المال والأعمال على صعيد شخصي وحكومي ومؤسساتي، إذ وجد قطاع الأعمال نفسه اليوم أمام تحديات جسيمة في ظلّ الوضع الاقتصادي الراهن، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ قرارات وتدابير صعبة لإمكانية الحفاظ على سير النشاطات الاقتصادية والخدماتية مع ضمان استمرار العلاقات التعاقدية قدر الامكان.

تقتضي دراسة الأوضاع القانونية التي ترتبها جائحة كورونا على العلاقات التعاقدية في مختلف الوظائف الإدارية وعلاقات العمل التجارية والحرفية، اتخاذ جملة من التدابير التي تكفل التوازن والحماية لجميع الأطراف عمالا وموظفين، مؤسسات إدارية واقتصادية وشركات تجارية بمختلف أنماطها في ظل ما رتبته الآثار السلبية لجائحة كورونا في نشوء نزاعات بين الأطراف المتعاقدة في النشاطات التجارية خاصة، إما بسبب التأخير أو بسبب صعوبة التسليم في الأجل المتفق عليها أو بسبب تعذر التسليم أساساً، ناهيك عن حالات فك الرابطة التعاقدية أصلا لاستحالة تنفيذ عقد العمل.

درءا لتذبذب العلاقات التعاقدية سعت سلطات الدول كافة إلى محاولة ضبطها في سوق العمل في ظل الأضرار التي ألحقتها جائحة كورونا على الصحة العامة للأفراد، وعلى مردودية المؤسسات الإدارية والاقتصادية وعلى التنمية الاقتصادية بالتبعية، خاصة بين المؤسسات الإدارية تجاه موظفيها، وأرباب العمل تجاه عمالهم، الدائنين تجاه المدينين والتجار تجاه عملائهم.

تكون عقود العمل كأصل عام في شكل حضور يومي منتظم ، كما فرض التطور التكنولوجي إمكانية إبرام عقود عمل عن بعد ،إذ لا يعتبر العمل عن بعد موضوعا جديدا أو غريبا عن الصينين خاصة

[1]- الجائحةُ لغةً: قال جاح الشيء يجوحه استأصله، ومنه اشتقاق الجائحة، والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه، ويتضح أن الجائحة في اللغة هي مصيبة مذهبة، أو متلفة للمال، أو النفس أو غيرهما.-محمد بن احمد الأزهري، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: د.رياض قاسم، بيروت، دار المعرفة، 2001، ص514.استناداً لما أورده بعض الفقهاء في باب (أحكام الجوائح) تطبيقاً لقول الله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ...)، الجائحة كلّ شيء سماويّ لا يستطاع دفعه، كالبرد والحرّ، ومثل ذلك ريح السّموم، والثّلج، والمطر، والجراد، والفئران والغبار، والنّار ونحو ذلك. نقلا عن: نزار أحمد عيسى عويصات،" أثر العذر والجائحة في عقدي البيع والإجارة وما يقابلهما في القانون المدني"، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2003، ص 45.- ولقد اتفق المالكية على أن الآفات الطبيعية أو السماوية تعتبر من الجوائح مثل: الحر، الريح، الجراد، النار، العفن، الجليد، الطير، الدود، السموم، الثلج، انقطاع ماء العيون والسماء.-أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب، بيروت، دار المعرفة، 1992، ج2، ص281.

مع التطور السريع لتطبيقات المؤتمرات والاجتماعات عن بعد، فمنذ عام 2015، ارتفع عدد الموظفين الذين يعملون عن بعد في الصين ليصل عددهم إلى 5.71 مليون[1]، إذ تعدُّ آخر مرة عمل فيها الناس من منازلهم بشكل مماثل لما نراه اليوم يعود إلى فترة تفشي فيروس السارس قبل 17عاما، كان ذلك عندما طلبت مجموعة "علي بابا" من جميع موظفيها العمل عن بعد، وعندما أطلقت موقع "تاوباو" الإلكتروني الذي يلبي احتياجات المستهلك وأصبح أحد أكبر منصات التجارة الإلكترونية في العالم[2]، كما باشرت شركات ناشئة أخرى بمجال الإنترنت في تنفيذ سياسات العمل عن بعد للتغلب على الأوقات العصيبة.

تسببت الأوضاع الراهنة الناتجة عن جائحة كورونا في انهيار البورصات وخلق أزمة اقتصادية لجل الشركات في مجال سوق العمل، لذا لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي صاحبها تغير جذري في السلوك الشرائي للمستهلكين جميعا .

من هذا المنطلق **تتبلور إشكالية الدراسة** في مايلي: **ماهي أبعاد تأثير جائحة كورونا على سوق العمل عامة وعلى عقود التجارة الالكترونية خاصة؟**

- منهج الدراسة:

يستلزم موضوع الدراسة إتباع المنهج الوصفي بصورة رئيسية، وذلك بوصف أبعاد فيروس كورونا على سوق العمل في العالم، وتسليط الضوء على التدابير التي اتخذتها الجزائر ودول العالم لمجابهة هذا الفيروس، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بتحليل واستقراء النصوص القانونية المستحدثة ذات الصلة بموضوع علاقات العمل، مع الاستئناس ببعض التدابير المقارنة لتسليط الضوء على أحدث الإجراءات لمواجهة الأزمة.

-أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع، الذي يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا إلى تسليط الضوء على ما تطلّبه الوضع من تحليل قانوني دقيق قائم على أبعاد الوضعية الاقتصادية والنمط الاجتماعي الخاص بكل دولة

---

[1]- القسم الدولي ، "هل جائحة فيروس كورونا ستجعل من العمل عن بعد شائعا "،القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية ، تاريخ النشر 2020/03/22، الساعة 08: 39 ، تاريخ الإطلاع 2020/04/24، الساعة 22:57 ، على الموقع الالكتروني https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-FIA/DFcbEA/index.html:

[2]- وضعت عمالقة التكنولوجيا والشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية سياسات للعمل عن بعد بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد في البلد، كما انضمت إيطاليا وفرنسا وكندا والعديد من البلدان المتضررة من الوباء إلى قاطرة " العمل عن بعد" التي غيرت مشهد الحياة العام.

في مجال سوق العمل، في ظل ما قررته من التزامات وتدابير أمنية وجبائية متخذة في هذا الشأن لضمان الصحة العامة من جانب، وضمان آليات استدراكية جديدة لاستمرارية العلاقات التعاقدية بين العمال وأرباب العمل والمؤسسات قدر الإمكان حماية للاقتصاد الوطني من أزمة محدقة من جانب آخر، ناهيك عن تحليل معالم ازدهار العمل عن بعد عامة والتجارة الالكترونية خاصة في ظل جائحة كورونا بعد تسجيل الخروج عن الطريقة النمطية المعتمدة في سوق العمل(الحضور بمقر العمل) .

- أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة تداعيات جائحة كورونا على سوق العمل أهمية بالغة، لما لها من أثر بارز في العلاقات التعاقدية للعمل وللمؤسسات ولأرباب العمل على السواء، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ما توفره عقود العمل الحالية من ضمانات فعلية لاستمرار العلاقات التعاقدية أو لإنهائها في حال تفشي الأوبئة، الأمر الذي يستدعي تسجيل نقاط القوة والضعف في طبيعة العقود التي تتأثر بالظروف البيئية وبتفشي الفيروسات، باعتبارها معطيات جديدة يترتب عليها إعادة إدراجها في بنود عقود العمل مستقبلا لتفادي الأزمة في سوق العمل، وللتقليل من البطالة المخيفة المسجلة بعد تفشي جائحة كورونا.

- العناصر الأساسية للدراسة:

بهدف تحليل إشكالية الدراسة، قسمنا الموضوع إلى قسمين الأول: إستراتيجية السلطات العمومية في الحد من تأثير فيروس كورونا على سوق العمل

الثاني: تقييم سوق العمل في مجال التجارة الالكترونية عالميا في ظل جائحة كورونا

2. إستراتيجية السلطات العمومية في الحد من آثار جائحة كورونا على سوق العمل

تعتبر حالة الطوارئ الصحية تدبير استثنائي لا تتوقف على مجرد ضمان الأمن الصحي، بل تتعداه إلى كل ما له علاقة بالصحة العامة محليا أو دوليا، بما يستلزم ويُحتّم على السلطات الحكومية ضرورة اتخاذ كافة التدابير الاستعجالية، بشكل لا يحول من ضمان استقرار المرافق العمومية الحيوية وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين[1].

إن اتخاذ إجراءات احتواء الفيروس يشكل تهديدا خطيرا للحق في الحياة والصحة والأمن، يقع على عاتق جميع الدول مسؤولية حماية مجتمعاتها بكل طبقاتها وفئاتها بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق

[1]- سمير أيت أرجدال تدخل السلطات العمومية في ظل حالة الطوارئ المعلنة –مقاربة قانونية حقوقية، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا كوفيد 19، العدد 17 ، أفريل 2020، المغرب ، ص 28.

الإنسان، وهذه المسؤولية مبينة على سبيل المثال في نص المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية1، بحيث تتعهد الدول الطرف في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لهذا اتخذت سلسلة من التدابير والإجراءات الصارمة المتماثلة نسبيا في معظم دول العالم لمكافحة انتشار الفيروس2، مع إمكانية توقيع عقوبات جنائية في حال مقاومة هذه التدابير والإجراءات الوقائية.

1.2 . أبعاد فرض قانون الطوارئ الصحية أو الحجر الصحي على مستخدمي الإدارات والمؤسسات العمومية.

أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية (WHO) عن تفشي المرض، لتعلن المنظمة بعدها أنّ الفيروس covid-19 ينطبق عليه وصف الجائحة، واعتبرته حالة طوارئ صحية عالمية3، بسبب انتشاره عبر كامل المعمورة ، وهذا في حد ذاته سابقة لم تعرفها البشرية قبلا .

إن الوضع الذي تفرضه الحالة التي تمر بها جل الدول الموبوءة بفيروس كورونا، دفع بحكوماتها إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية مثل مصر وفرنسا والمغرب لجود سند دستوري لذلك أو بتأصيل أحكام خاصة للحالة ، أو إعلان حالة الحجر الصحي مثل ما تبنته الجزائر لعدم وجود نص دستوري يخول للرئيس الجمهورية سلطة إعلان الطوارئ لوجود وباء، وهذا كله بهدف ضبط النظام العام وكذا إضفاء الصبغة

---

[1]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف د-21 (المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27 .

[2] - اعتمدت الحكومة الإيطالية المرسوم رقم 6 الصادر في 23 فيفري 2020 ،أتبعته بسلسلة من المراسيم الأكثر تفصيلا ، تهدف كلها إلى وضع إجراءات لاحتواء فيروس كوفيد 19 .

DECREE-LAW 23 February 2020, n.6. (DECRETO-LEGGE 23 febbraio 2020, n. 6). Available at: https://www.normattiva.it/uri-res/N2Ls?urn:nir:stato:decreto.legge:2020-02-23;6!vig= 50 See Italian government :Presidency of the Council of Ministers (Governo Italiano Presidenza del Consiglio dei Ministri) /: http://www.governo.it/it/approfondimento/coronavirus-la-normativa/14252

[3] - See WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19 - 11 March 2020: https://www.who.int/

الزجرية على الأوامر الصادرة عن السلطة في خضم هذه الظروف الاستثنائية**1**، ولابد أن يكون تنفيذ الحجر الصحي وتقييد الحركة، وغيرها من التدابير الأخرى المتخذة لاحتواء ومكافحة انتشار الفيروس تتماشى ومعايير حقوق الإنسان، ووفقا للضرورة وبالطريقة التي تتناسب مع المخاطر التي يتم تقييمها[2].

أصدرت الحكومة الجزائرية في هذا الإطار مرسوما تنفيذيا رقم 20-69، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته[3]، تحدد فيه كيفية تنظيم العمل في الإدارات والمؤسسات العامة، حيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا، خاصة الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.

يوضع في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر خلال المدة المنصوص عليها والقابلة للتجديد حسب تطور الوضع الصحي، 50% على الأقل من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، ويستثنى من الأجراء مستخدمون القطاعات الحيوية[4]، وتمنح الأولوية في العطلة الاستثنائية حسب أحكام المادة 8 من المرسوم 20-69 للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار، وكذا للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ، والذين يعانون هشاشة صحية.

يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية كل إجراء يشجع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها[5].

في 13 جوان 2020 أصدر الوزير الأول مرسوما تنفيذيا آخر يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته **6**، حيث رفع الحجر الكلي عن

---

[1] - شيماء الشاوي ، نظرات قانونية حول فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19، مجلة الباحث ، عدد خاص بجائحة كورونا ، العدد 17 ، المغرب ، أفريل 2020، ص 92.

[2] - See UN High Commissioner for Human Rights Michelle Bachelet, "Coronavirus: Human rights need to be front and centre in response", GENEVA (6 March 2020) /: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25668&LangID=E

[3] - المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المؤرخ في 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، جريدة رسمية عدد 15 ، ص 6.

[4] - حددتها المادة 7 من المرسوم التنفيذي 20-69 ، المرجع السابق.

[5] - المادة 9 من المرسوم التنفيذي 20-96، المرجع السابق، ص7.

[6] - المرسوم التنفيذي 20-159، المؤرخ في 13 جوان 2020، يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 14 جوان 2020 ، ص 20.

بعض ولايات الوطن، ناهيك عن رفع وضع 50% من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، ولا يطبق هذا الإجراء على العاملات الحوامل والتي يربين أطفال تقل أعمارهم عن 14 سنة حسب أحكام المادة 16 من المرسوم 20-159 .

في نفس السياق وبالرجوع للتجارب المقارنة في المغرب، نجد أن الحكومة المغربية استحدثت صندوقا خاصا بتدبير جائحة فيروس كورونا لمواجهة تداعيات هذا الفيروس[1]، لمواكبة التحولات التي تعرفها البلاد في هذه الفترة ولحماية بعض الفئات التي قد تتضرر بسبب الإجراءات الاحترازية وحالة الطوارئ الصحية، فتمّ تكليف اللجنتين المكلفتين بالمالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية بمجلس المستشارين بإحداث هذا الصندوق، طبقا للمقتضيات القانونية[2].

رُصد لهذا الصندوق غلاف مالي يقدر ب 10ملايير درهم، يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات فيروس كورونا والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة، وذلك رغبة في سد الباب أمام الأضرار التي تصيب مجموعة من الفئات العمالية داخل المجتمع.

إنّ الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة هذا الفيروس تراعي الحرص الكافي لحماية أكثر الناس ضعفا وإهمالا في المجتمع على المستويين الصحي والاقتصادي، وإتباع نهج قائم على حقوق الإنسان عند التصدي لهذا الوباء، من أجل تحقيق مجتمعات سليمة تتمتع بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان[3].

أصبح العالم بموجب الحجر الصحي في حالة إغلاق الأمر الذي دفع كل المؤسسات والهياكل الإدارية للدولة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الإدارية، وإلى وضع إجراءات احترازية نستشف من خلالها روح المسؤولية في الحفاظ على سلامة المواطن من كل الجوانب، ومن بين هذه الهيئات نخص بالذكر قطاعات التربية الوطنية والتعليم المهني والتعليم العالي والبحث العلمي التي تبنت إجراء وقائي يتمثل في التعليم عن بعد[4]، وذلك

---

[1]- مرسوم رقم 2.20.269 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم الصندوق الخاص بتدبير فيروس كورونا-19، صادر في 21 رجب 1441(16 مارس 2020) ، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 6865 مكرر بتاريخ 17 مارس 2020، ص 1540.

[2]- عبد المغيث الحاكمي ، دور القانون والقضاء في الحد من تأثير فيروس كورونا على العلاقات التعاقدية، مجلة الباحث ، عدد خاص بجائحة كورونا .كوفيد 19، العدد 17- أفريل 2020، المغرب، ص 39.

[3]-نبيه محمد ، فيروس كورونا بين ضرورتي اتخاذ تدابير الاحتواء والالتزام بالمعايير الدولية، مجلة الباحث ،عدد خاص بجائحة كورونا ، العدد 17، المغرب ، أفريل 2020، ص 113.

[4]- ظهر أسلوب التعليم عن بعد عام 1856 في ألمانيا ، وقد تم تعريفه على انه نظام تعليمي يقوم على فكرة إيصال المادة التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط أو أساليب الاتصالات التقنية المختلفة .

بتعويض الصفة الحضورية بدروس عن بعد باستخدام إستراتيجية التعليم الرقمي[1] من خلال بعض المنصات والمواقع الالكترونية والقنوات التلفزيونية لمواجهة هذا الوضع الاستثنائي.

2.2. أبعاد فرض قانون الطوارئ الصحية أو الحجر الصحي على مستخدمي القطاع الاقتصادي العام والخاص.

ويعتبر العمل العنصر الرئيسي في عقد العمل، إذ يمثل محل التزام العامل وسبب التزام صاحب العمل[2]، لكن قد تحدث ظروف تجعل من التزام أحد أطراف العقد مرهقاً، وفي بعض الأحيان مستحيلا، وبتطبيق ذلك على ما يمر به العالم من جائحة كورونا نجد أنها أثرت وبشكل كبير في جميع القطاعات العامة والخاصة، سواء كان ذلك بشل الحركة الاقتصادية كلياً أو جزئياً على بعض الأعمال والوظائف، إذ ما نمر به حالياً من ظروف تعتبر جائحة، تعطي أطراف عقد العمل الحق في فسخ العقد دون إخطار أو دون مقابل إذا ما تعلق بعقد العمل محدد المدة ، فإذا ما أصيب أجير بفيروس كورونا وكان عقد عمله محدد بمدة معينة، فإن عقد عمله ينتهي حتما ودون إلزام رب العمل أو المؤسسة بأي تعويض من جانبه[3].

وانطلاقا مما سبق فإن انتشار فيروس كورونا جعل مبدأ القوة الملزمة للعقد مهددة في ظل هذه الظرفية التي يعيشها العالم، والتي تحول دون تنفيذ واستمرار مفعول العقود بالطريقة المتفق عليها،وبهذا أصبح للقضاء[4] دورا مهما في التدخل من أجل حماية بعض الفئات العمّالية نظرا للظروف الطارئة والمحيطة بسبب انتشار فيروس كورونا بالعالم، ممّا يفسر أنّ الحديث عن جمود الروابط التعاقدية يشكل إنكارا للتطور في العلاقات التعاقدية، فلو قررت المؤسسات الاقتصادية توقيف نشاطها مؤقتا بسبب فيروس كورونا بدل إنهاء عقد العمل ، يطبق مبدأ نسبية النظام العام في قانون العمل المغربي[5]. والذي يمكن مخالفته مادام فيه مصلحة للأجراء، بحيث يتم توقيف المقاولة أو المؤسسة المستخدمة مؤقتا بدل حل أو إنهاء العلاقة العمالية بسبب فيروس كورونا القاتل .

---

[1]- فضيلة لكزولي، التدريس عن بعد ورهانات الإصلاح في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة الباحث، العدد الخاص، عدد 17، أفريل 2020، المغرب ، ص 60.

[2]- مصطفى قويدري، عقد العمل بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 55.

[3]– أمينة رضوان ، مدى مساهمة فيروس كورونا في إنهاء العلاقة الشغلية ، المرجع السابق، ص19.

[4] - .cour d’appel ; Colmar ; 6e chambre ;12 Mars2020 ; N20/01098اعتبر القضاء الفرنسي كورونا قوة قاهرة

[5]- أمينة رضوان ،" مدى مساهمة فيروس كورونا في إنهاء العلاقة الشغلية "، مجلة الباحث ، عدد خاص بجائحة كورونا، العدد 17، المغرب، أفريل 2020، ص 22.

أما المشرع الجزائري فقد حدد بموجب المادة 66 من الأمر 11/90 المتعلق بعلاقات العمل[1] صور انتهاء علاقة العمل على سبيل الحصر وهي البطلان أو الإلغاء القانوني، انقضاء أجل عقد العمل ذي المدة المحدودة2، الاستقالة، العزل، العجز الكامل عن العمل كما ورد تحديده في التشريع، التسريح للتقليص من عدد العمال، إنهاء النشاط القانوني للهيئة المستخدمة، التقاعد والوفاة، ومع هذا لم تسجل الجزائر تسريحا للعمال في ظل الجائحة وإن اتخذت إجراءات من المؤسسات الاقتصادية لتدارك الأزمة المالية المترتبة على الأزمة الصحية.

أصدرت الحكومة الجزائرية في إطار الحجر الصحي إضافة للمرسوم التنفيذي الأول 20-69، مرسوما تنفيذيا ثانيا رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020[3]، حيث يهدف حسب المادة الأولى منه إلى تحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا، حيث ترمي هذه التدابير التكميلية إلى وضع أنظمة للحجر وتقييد الحركة، وتأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين، وقواعد التباعد، وكذا كيفيات تعبئة المواطنين لمساهمتهم في الجهد الوطني للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته.

امتدت التدابير المنصوص عليها في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المتعلقة بوضع 50% على الأقل من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية إلى القطاع الاقتصادي العمومي والخاص[4]، عُدلت أحكام الحجر الصحي وتدابيره على علاقات العمل بموجب المرسوم التنفيذي 20-70السابق ذكره، بمقتضى المادة 15 من المرسوم التنفيذي 20-159، إذ يُرفع إجراء وضع 50%من مستخدمي القطاع العمومي والخاص في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، المنصوص عليها في أحكام المادة 15 من المرسوم التنفيذي 20-70، بالنسبة للمستخدمين الذين يمكنهم ضمان نقل مستخدميهم مع ضمان استيفاء شروط الحماية الصحية الخاصة بنشاطهم .

---

[1]- القانون 11/90، المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل ، الجريدة الرسمية عدد 17، ص 562.

[2]-كقاعدة عامة، لا يمكن أن يبرم عقد العمل إلا لمدة غير محددة، أما تحديد مدة عقد العمل فلا يتحقق إلا في بضع حالات استثنائية محددة قانونا، لذلك يعدّ عقد العمل محدّد المدّة عقدا استثنائيا قانونا، غير أنّ إبرام عقد العمل محدد المدة، يجب أن يكون وفقا لمجموعة من الشروط القانونية، وإلاّ يتم تغيير الطبيعة القانونية للعقد، من محدّد المدة إلى غير محدّد المدة.

للمزيد انظر: بليمهوب عبد الناصر: " تغيير الطبيعة القانونية لعقد العمل من محدد المدة إلى غير محدد المدة على ضوء الأحكام القضائية"،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، عدد خاص ، جامعة بجاية ، الجزائر ، 2017 ، ص 179.

[3] - المرسوم التنفيذي 20-70 ، المؤرخ في 24 مارس 2020، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، جريدة رسمية العدد 16، ص 9.

[4]- المادة 15 من المرسوم التنفيذي 20-70، المرجع السابق، ص 11.

في إطار استكمال مساعي السلطات العمومية في دعم التجار والأسر المتأثرة اجتماعيا واقتصاديا من جائحة كورونا تم دفع منحة التضامن المقدرة (10.000) دينار جزائري**1** للمسجلين عبر جميع الولايات، في نفس السياق اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية بالمغرب سلسلة من الإجراءات التي تحمي المأجورين غير المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من جهة أخرى اتخذت تدابير لفائدة المقاولات الأكثر تضررا من الأزمة وتعليق المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30يونيو 2020، مع التقليل من القوة الملزمة للعقود من خلال تأجيل سداد أقساط القروض البنكية[2].

وفي نفس الإطار سارت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالسعودية على نفس الخطى ، حيث أصدرت قرارا لتنظيم سوق العمل والتخفيف من الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص، وتحقيق مصلحة بين طرفي العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل في ظل جائحة فيروس كورونا الجديد، حيث أتاحت الوزارة خلال الستة أشهر التالية لاتخاذ الدولة أي إجراءات استدعت تقليص ساعات العمل أو أي تدابر احترازية تحدّ من تفاقم أي حالة أو ظرف مما يشمله وصف القوة القاهرة والتي قد تحول دون القيام بالتزامات واردة في نظام العمل أو لائحته التنفيذية أو عقد العمل، لصاحب العمل أن يتفق ابتداء مع العامل على تخفيض أجر العامل بما يتناسب مع عدد ساعات العمل الفعلية، أو منح العامل أجازة تحتسب من أيام إجازاته السنوية المستحقة أو منح العامل إجازة استثنائية، ولا يكون إنهاء عقد العمل بعد ذلك مشروعاً إذا ثبت أن صاحب العمل قد انتفع بأي إعانة من الدولة لمواجهة تلك الحالة[3].

خلق الوباء مسارات جديدة للفهم والتعاطي مع بعض الظواهر بمرامي تحقق التكافل الاجتماعي[4]، انخرط فيها كل شرائح المجتمع، إضافة إلى الحقوقي والقانوني، ورسموا جميعا خططا لتعزيز قدرات الفعل

---

[1]– بلغ عدد المستفيدين من منحة التضامن التي أقرها رئيس الجمهورية قرابة 322 ألف مستفيد حسب إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.http://www.aps.dz/ar/algerie

[2]- عبد المغيث الحاكمي ، المرجع السابق، ص 42.

3 -وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تصدر قرارا لتنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل لمواجهة جائحة كورونا ، المملكة العربية السعودية ، 13 شعبان 1441 ، السعودية ، منشور على موقع الوزارة :https://mlsd.gov.sa/ar

4 - فخيتة بن جلول ، وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19 وجدلية الانتصار والاندحار)، مجلة الباحث – عدد خاص بجائحة كورونا العدد 17 ، أفريل 2020 ، المغرب، ص 53.

الجماعي لمجابهة هذه الأزمة الصحية[1]، ولتفادي الأخبار المزيفة المروجة عن طريق الانترنت، والتي تعتبر أرضا خصبة لخلق موجات من الذعر بين المواطنين[2] والتأثير عليهم تأثيرا سلبيا.

3. تقييم سوق العمل في مجال التجارة الالكترونية عالميا في ظل جائحة كورونا(الخروج عن نمطية العمل التقليدي).

أفرز التطور الكبير والمتسارع في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وظهور شبكة الانترنت كائنا جديدا لم يكن معروفا عند الاقتصاديين من قبل وهو مصطلح التجارة الالكترونية، التي جعلت العالم يتحول نحو الاقتصاد الرقمي[3].

انبثق من مصطلح التجارة الالكترونية فكرة العمل عن بعد، والذي يعد من مجالات العمل المستحدثة في أواخر القرن العشرين، إذ يعتبر العمل عن بعد من المفاهيم الحديثة التي طفت على سطح الاقتصاد في الآونة الأخيرة، وبدأت تتغلغل في حياتنا اليومية بشكل سريع، وارتبط ظهور هذا المفهوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وما استحدثه هذا العالم من أدوات جديدة، "ومما لاشك فيه أن مصطلح العمل عن بعد قد انبثق من مفهوم التجارة الالكترونية، وهي تعد اللبنة الأساسية لمفهوم العمل عن بعد، وقد تم تعريفه على أنه انجاز العمل من موقع بعيد عن مكان عمل الشركة باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة : الحاسب ، الهاتف المحمول، الفاكس"[4]، لذلك كيّفه الكثيرون على أنه ليس وظيفة بحد ذاته لكنه وسيلة لأداء العمل .

ينتشر العمل عن بعد بشكل كبير في الدول المتطورة والمتقدمة في مجال الاتصالات والانترنت أكثر من غيرها من الدول، وهذا التطور يعد من أهم مؤشرات التعامل بالعمل عن بعد.

فرضت التجارة الالكترونية نفسها على الواقع العملي على اعتبار أنّ استغلال الوسائط الالكترونية في عملية التسويق الالكتروني لم تبق قاصرة على رجال الأعمال والشركات، وإنما تم استغلالها من قبل

---

1 .-Ayoub Lahlou ; Journal du chercheur - Numéro spécial, Corona Pandemic. Coved 19 - Numéro 17 - Avril 2020,p164.

2 -Jean pierre Dedet« Les épidémies », Collection : Univers Sciences, 2010 ;Dunod ; p 129 .

[3] - تسنيم كامل أحمد أبو ماضي ، تقييم تجربة العمل عن بعد في قطاع غزة التحديات والمستقبل، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ،فلسطين ، 2015، ص 2.

[4] -اليافي والعمري ، الاتجاهات النفسية للممارسة العمل عن بعد"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمسق ، مجلد 29 ، العدد 2 ، سوريا ، 2013 ، ص64.

الصيادلة والمستشفيات وكافة المواطنين، حيث أصبح البيع عبر المواقع الالكترونية يشمل كل المنتجات، مما يستدعي توسيع نطاق الحماية الخاصة بالمستهلك[1].

يمرّ العالم في الوضع الراهن بظروف استثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، الذي دفع بكل سلطات دول العالم إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية أو الحجر الصحي كما أطلق عليه في بعض الدول، مما رتب إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية وحظر التجوّل الغير المرخص به، والالتزام بقواعد الحجر الصحي .

كل هذه الظروف الفجائية خلقت هلعا واسعا وسط صفوف بعض المواطنين للتوجه نحو التسوق الالكتروني بدرجة كبيرة جدا من أجل اقتناء المنتجات والسلع الكافية طيلة الحجر، واستبعاد التعامل مع الأسواق التجارية والمحلات التي تقوم بالبيع التقليدي، والتي لجأت لرفع ثمن المنتجات والسلع بل والأكثر من ذلك احتكارها، بطريقة تتنافى مع قانون حرية الأسعار والمنافسة.

1.3. الآثار الايجابية لجائحة كورونا على سوق العمل في التجارة الالكترونية.

تسببت الأوضاع الراهنة الناتجة عن جائحة كورونا المستجد في انهيار البورصات وخلق أزمة اقتصادية لجل الشركات، ناهيك عن أزمة خانقة في سوق العمل، لذا لجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حاليا بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد الذي، مما جعل شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت المستفيد الأكبر من هذه الجائحة، ناهيك عن ظهور ثورة حقيقية حول العمل عن بعد.

لا نستطيع الجزم بأنّ ما تمر به عقود العمل في ظل الحظر الكلي أو الجزئي للدول تشملها جميعا القوة القاهرة، إذ لم تتأثر بعض القطاعات بجائحة كورونا مثل مصانع وشركات المعدات الطبية عموماً وبعض المجالات الغذائية، شركات التصميم والإعلان والتي تستطيع أن تدير عملها من المنزل عن طريق الانترنت، وبهذا تجسد العمل عن بعد بشكل واسع، ناهيك عن رواج التجارة الالكترونية للشركات والمحلات التي استخدمت تطبيقات التسوق والبيع الالكتروني [2]، مما أدى إلى ازدهار سوق العمل في هذا المجال.

[1] - مقيمح وسيلة ، حماية المستهلك من مخاطر البيع الالكتروني للمنتجات الصيدلانية ، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، ديسمبر 2019 ، ص 218.

[2]-محمد موسى مرعي ، أثر فيروس كورونا على عقود العمل في الشريعة الاسلامية ، منصة مقالات عربية حرة، ، تاريخ الاطلاع https://mqqal.com/ 2020 /05/21

عرّف أغلب الفقهاء البيع الالكتروني ضمن مفهوم التجارة الالكترونية للتقارب الموجود بينهما ، حيث عرف على أنه :" العملية التي تتم بين طرفين –بائع ،ومشتري- أو أكثر عن طريق استخدام الكمبيوتر عبر شبكة الانترنت"[1]، كما يعد كذلك " نظام إلكتروني يتيح التعامل في السلع والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، وكذلك تنفيذ العقود المتعلقة بهذه السلع والخدمات"[2]،أو هو"الأعمال التجارية التي تتم بين التجار والمستهلكين أو بين بعضهم البعض عن طريق التبادل للبيانات وباستخدام وسيلة الكترونية"[3].

أثر فيروس كورونا بشكل كبير على سوق العمل في التجارة بأشكالها سواء التجارة التقليدية أو التجارة الالكترونية، وإن انتعشت التجارة الالكترونية من هذا التأثير بشكل كبير وهذا لفرض جائحة كوفيد 19على المجتمعات البقاء في المنزل والتقليل من الاحتكاك في الشوارع، وهذا هو نفسه سبب تعزيز التجارة عبر الانترنت خلال الفترة الحالية. ووفقًا للبيانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية بخصوص التسوق عبر الإنترنت وتأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية والتجارة بشكل عام، أن من المتوقع زيادة نسبة التجارة عبر الانترنت في هذا العام إلى 12% أعلى من السنة السابقة، كما بلغ حجم التجارة الإلكترونية في الكويت 1،1 مليار دولار[4].

سجلت التجارة الالكترونية ازدهارا واسعا في فتح مناصب العمل عن بعد، إذ أعلنت الشركة العالمية "أمازون" للتجارة الإلكترونية إحداث 100ألف منصب من الوظائف التي لا تتطلب حضورا إلى المكاتب ولا تحركا في الخارج، عن طريق العمل بالدوام الجزئي في جميع أنحاء العالم لمواجهة الطلب المتزايد للتسوق عبر الانترنت، وتراهن "أمازون" على برنامج زبائن افتراضي جديد لإحداث قرابة 5 آلاف وظيفة بدوام جزئي[5] خلال السنة المقبلة، الأمر الذي سيسمح للراغبين أن يعملوا من بيوتهم بمثابة مندوبين في خدمات الزبائن بدوام جزئي يقارب عشرين ساعة في الأسبوع، مع الاستفادة من امتيازات مالية تقدمها الشركة مثل الإجازة المدفوعة الأجر، وبرامج الادخار والرعاية الصحية.

[1]-هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية ، مصر،2000، ص 5.

[2] -عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2009، ص19.

[3]-كوثر سعيد عدنان خالد ، حماية المستهلك الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2012، ص57.

[4] https://www.expandcart.com/ar/

[5] https://www.skynewsarabia.com/technology/

سجلت كذلك العديد من **شركات الشحن والتوصيل ازدهارا في نشاطها، فعرفت انتعاشا في سوق العمل** بها بعد أن تعرضوا لضغط مهول للعمل في ظل هذه الظروف مما فتح المجال لخلق مناصب جديدة لتسهيل سلاسل الإمداد أو الإشراف على توصيل الشحنات واستلامها.

من الآثار الايجابية الأخرى المسجلة لجائحة كورونا على التجارة الالكترونية ارتفاع أسهم المبيعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، حيث احتلت المراكز الأولى في نسبة المبيعات والربح، خصوصا في مجال العناية الصحية مثل أقنعة الوجه، القفازات، والمعقمات وغيرها[1]، إضافة لفرصة كسب عملاء جدد لم يستخدموا قبلا التسوق الالكتروني، ناهيك عن التطور الملحوظ في نظام المدفوعات عبر الإنترنت.

تعد التجارة الإلكترونية بصيص أمل للتجار وللعمالة من كل المجالات وباختلاف الثقافات، بعد أن سجلت مسارا جيدا في الدول المتطورة التي عرفت طفرة في التسوق الإلكتروني، لتصبح التجارة الإلكترونية دواءً للعديد من الأسواق والمحلات التجارية من الإفلاس، والتي ستمنح فرص عمل لأكبر فئة من العمال وتحميهم من شبح البطالة.

2.3. الآثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة الالكترونية

أثبتت التجارة الالكترونية نجاحها على مدار سنين عديدة دون تسجيل مشاكل سلبية ناتجة عنها في ظل الظروف العادية، لكن بسبب الوضع الحالي تم تسجيل بعض الملاحظات السلبية التي قد تتأثر بها التجارة الالكترونية خاصة التخلف عن مواعيد استلام الشحنات، إذ يعتبر من التأثيرات السلبية المتوقعة بسبب اندفاع الأفراد للتسوق عبر الإنترنت، لذا سُجّل التأخير عن مواعيد التسليم الاعتيادية بسبب تقليل ساعات العمل وتقليل العمالة، ومن ناحية أخرى نقص العناصر المطلوبة في المخازن وهذا نتيجة لزيادة الطلبات خلال الفترة الأخيرة بسبب فيروس كورونا.

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على المستهلك الالكتروني، حيث لم يبق التوازن الذي كان قائما بين العرض والطلب قبل انتشار الفيروس، فقد خالفت بعض المتاجر الالكترونية المقتضيات القانونية المنصوص عليها، كما ساهم الطلب المتزايد من أجل شراء منتجات العناية الصحية والوقاية من المرض مثل

[1]- حتى وقتنا هذا تم تسجيل ارتفاع أسهم مبيعات الأقنعة بنسبة 590%، ارتفاع أسهم مبيعات المطهر اليدوي بنسبة 420% ، ارتفاع أسهم مبيعات القفازات بنسبة 151%، ارتفاع أسهم مبيعات صابون اليد بنسبة 33%.
https://www.digitalcommerce360.com/

القفازات، الأقنعة الطبية، المطهرات، في ارتفاع الأسعار حيث استغل أصحاب الأعمال والشركات الوضع أسوء استغلال.

4. خاتمة:

استلزمت حالة الطوارئ الصحية المعلنة بسبب فيروس كورونا اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية في القطاع الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة الجائحة، في مرحلة لم تتأهب كل الدول لمثل هذه الأوبئة ذات البعد الصحي والاقتصادي الخطير.

لعبت الوسائل التكنولوجية الحديثة دورا كبيرا في أداء الخدمة للمواطن في ظل تفشي فيروس كورونا، حيث استفاد الجميع من هذه المقاربة الجديدة التي سهلت على المستهلك الحصول على خدماته وهو في منزله، بل امتدت إلى العمل عن بعد بتقنياتها.

بناءا على ما تم تحليله في هذه الدراسة يمكن تسجيل **أهم النتائج التالية**:

- تعتبر علاقة العمل من أهم العلاقات التي خصتها التشريعات المقارنة بأحكام تفصيلية، ولأهميتها فقد استفاضت القوانين في حصر حالات إنهائها أو انتهائها، ولا شك أن حالة القوة القاهرة تشكل أهم حالات إنهاء عقود العمل الحالية ودون أي تعويضات، مما سيرتب عليه مآسي اجتماعية خاصة بالنسبة للأسر المتوسطة والفقيرة التي تعيش على نفقة أبنائها الأجراء.

- أحدث ظهور فيروس كورونا المستجد وتفشيه بشكل مرعب وسرعة مذهلة من دولة إلى أخرى حول العالم، تغيّرات جذرية وكبيرة في السلوك الشرائي بشكل عام لدى المستهلكين، وكذلك في أسلوب وطريقة التسوق عبر الانترنت، بل تسبب أيضًا في ركود حركة البيع والشراء بشكل كبير في المحالات والأسواق التجارية التقليدية، ما دفع بالكثيرين للتحول إلى التجارة الالكترونية لتفادي هذا الركود وتعويض تلك الخسائر.

-تتوافق التدابير المتخذة من طرف الدول مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكن وجب مراقبة الإجراءات الاستثنائية الحكومية باستمرار للوقوف على مدى استجابتها للمعايير الدولية في شأن حماية حق العمل.

-عملت سلطات جل دول العالم على محاولة خلق توازن في الأسعار في ظل جائحة كورونا، من خلال توفير جميع المنتجات والسلع التي يحتاجها المواطن طيلة الحجر، مع الإبقاء على جميع المحلات التجارية التي تعنى ببيع المواد الغذائية والمنتجات الضرورية مفتوحة في كل دول العالم، ناهيك عن فرض آليات الرقابة لزجر كل المخالفات التجارية المستغلة لحالة الطوارئ والحجر الصحي.

ترتيبا على النتائج المسجلة يمكن تقديم **بعض التوصيات** التي يمكن حصرها في: - لن تنجح الجهود الدولية في التعامل مع الفيروس بشكل كلي ما لم يتم الاهتمام بالأمن الاقتصادي والاجتماعي للعمال والمستخدمين، مما يعني الحرص بشدة على حماية أكثر الناس ضعفا وإهمالا في المجتمع من الطبقة العمالية على المستويين الطبي والاقتصادي، وإتباع نهج قائم على حماية حق الإنسان في العمل عند التصدي لهذا الوباء، من أجل تحقيق مجتمعات سليمة تتمتع بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان .

- على الرغم من أهمية النصوص القانونية المتاحة والتي صدرت في سياق ظهور وباء كورونا المستجد بالعالم، والتي ترمي إلى محاصرة الوباء بسياج قانوني يردع خارقه، ولما لها من دور فعّال في إرساء دعائم الأمن الاجتماعي، إلا أنها لم تستطع مواجهة الذكاء الاصطناعي للآفات البيئية لما تمتاز به من سرعة في التطور والتغيير لم يواكبه بعد التوجه العلمي الحديث، مما يستدعي إعادة الاعتبار للبعد البيئي في كل مجالات التواصل والاتصالات والمعاملات والسلوكيات الإنسانية الفردية منها والجماعية ، لأن كل العلاقات الإنسانية في احتكاك مباشر مع البيئة تأثر فيها وتتأثر بها.

- ضرورة تحلي القضاة بالمرونة عند الفصل في المنازعات العمالية المتعلقة بإنهاء علاقة العمل بسبب فيروس كورونا، إلى غاية تعديل النصوص التشريعية بما يتلاءم مع التغيرات البيئية والمستجدات الطبيعية التي تتجاوز التقدير الطبيعي.

- ضرورة إنشاء لجان أو صناديق خاصة استثنائية على مستوى صناديق الضمان الاجتماعي، تتكفل بأجور العمال في الأزمات التي تفرض بسبب حالة الطوارئ الصحية والفيروسات المستجدة.

في الأخير نناشد بتضافر جهود كل الفاعلين السياسيين والمدنيين داخل مؤسسات الدولة لتجاوز هذه الأزمة البيئية، من خلال تدعيم ثقافة التوعية بالمخاطر البيئية وطريقة التعامل معها في المؤسسات الاقتصادية والإدارية، وحتى داخل المنازل.

5. قائمة المصادروالمراجع:

- النصوص القانونية:

- التشريعات الدولية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف د-21 (المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966)، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976.

- القوانين الوطنية

- القانون 11/90، المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية عدد 17، ص 562.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المؤرخ في 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، جريدة رسمية عدد 15.

-المرسوم التنفيذي 20-70، المؤرخ في 24 مارس 2020، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، جريدة رسمية العدد 16.

- القوانين الأجنبية:

- مرسوم رقم 2.20.269 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم الصندوق الخاص بتدبير فيروس كورونا-19، صادر في 21 رجب 1441(16 مارس 2020) ، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 6865 مكرر بتاريخ 17 مارس 2020.

- المرسوم التنفيذي 20-159، المؤرخ في 13 جوان 2020، يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 14 جوان 2020 .

- المؤلفات:

-أبو الحسن المالكي، كفاية الطالب، ج2، بيروت، دار المعرفة، 1992.

-عصام عبد الفتاح مطر،التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2009.

-كوثر سعيد عدنان خالد،حماية المستهلك الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012.

-محمد بن احمد الأزهري، معجم تهذيب اللغة، ، بيروت، دار المعرفة، 2001.

-مصطفى قويدري، عقد العمل بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2010.

-هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، مصر،2000.

- المقالات:

-أمينة رضوان،" مدى مساهمة فيروس كورونا في إنهاء العلاقة الشغلية "، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا، العدد 17، المغرب، أفريل 2020.

-اليافي والعمري، الاتجاهات النفسية للممارسة العمل عن بعد"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، مجلد 29، العدد 2، سوريا ، 2013 .

- بليمهوب عبد الناصر، " تغيير الطبيعة القانونية لعقد العمل من محدد المدة إلى غير محدد المدة على ضوء الأحكام القضائية"،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، عدد خاص ، جامعة بجاية ، الجزائر ، 2017 ، ص 179.

-سمير أيت أرجدال، تدخل السلطات العمومية في ظل حالة الطوارئ المعلنة –مقاربة قانونية حقوقية، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا كوفيد 19، العدد 17، المغرب، 2020 .

- شيماء الشاوي ، نظرات قانونية حول فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19، مجلة الباحث ، عدد خاص بجائحة كورونا ، العدد 17 ، المغرب ، أفريل 2020.

-عبد المغيث الحاكمي، دور القانون والقضاء في الحد من تأثير فيروس كورونا على العلاقات التعاقدية، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا .كوفيد 19، العدد 17- أفريل 2020، المغرب، 2020.

-فخيتة بن جلول ، وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19 وجدلية الانتصار والاندحار)، مجلة الباحث – عدد خاص بجائحة كورونا العدد 17، أفريل 2020، المغرب، 2020.

-فضيلة لكزولي، التدريس عن بعد ورهانات الإصلاح في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة الباحث، العدد الخاص، عدد 17، المغرب، أفريل 2020 .

-مقيمح وسيلة، حماية المستهلك من مخاطر البيع الالكتروني للمنتجات الصيدلانية ، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، جامعة سعيدة ، الجزائر، ديسمبر 2019.

-نبيه محمد ، فيروس كورونا بين ضرورتي اتخاذ تدابير الاحتواء والالتزام بالمعايير الدولية، مجلة الباحث ،عدد خاص بجائحة كورونا ، العدد 17، المغرب ، أفريل 2020.

-وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تصدر قرارا لتنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل لمواجهة جائحة كورونا ، المملكة العربية السعودية ، 13 شعبان 1441 ، السعودية، منشور على الموقع https://mlsd.gov.sa/ar

- المو اقع الالكترونية:

-القسم الدولى ، "هل جائحة فيروس كورونا ستجعل من العمل عن بعد شائعا "،القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية ، تاريخ النشر 2020/03/22، الساعة 08: 39 ، تاريخ الإطلاع 2020/04/24، الساعة 22:57 ، على الموقع الالكتروني :

https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-FIA/DFcbEA/index.html

-محمد موسى مرعي، أثر فيروس كورونا على عقود العمل في الشريعة الإسلامية، منصة مقالات عربية حرة، https://mqqal.com/ 2020 /05/21 ، تاريخ الاطلاع

- الأطروحات:

- تسنيم كامل أحمد أبو ماضي، "تقييم تجربة العمل عن بعد في قطاع غزة التحديات والمستقبل"، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ،فلسطين ، 2015، ص 2.

- نزار أحمد عيسى عويصات،" أثر العذر والجائحة في عقدي البيع والإجارة وما يقابلهما في القانون المدني"، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2003.

- المراجع باللغة الأجنبية:

-Ayoub Lahlou ; Journal du chercheur - Numéro spécial, Corona Pandemic. Coved 19 - Numéro 17 - Avril 2020,p164.

-Jean pierre Dedet« Les épidémies », Collection : Univers Sciences, 2010 ;Dunod 2010 .

-Cour d'appel ; Colmar ; 6e chambre ;12 Mars2020 ; N20/01098

-DECREE-LAW 23 February 2020, n.6. (DECRETO-LEGGE 23 febbraio 2020, n.. Available at: https://www.normattiva.it/uri-res/N2Ls?urn:nir:stato:decreto.legge:2020-02-23;6!vig= 50 See Italian government: Presidency of the Council of Ministers (Governo Italiano Presidenza del Consiglio dei Ministri) /: http://www.governo.it/it/approfondimento/coronavirus-la-normativa/14252

- WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19 - 11 March 2020: https://www.who.int/

- UN High Commissioner for Human Rights Michelle Bachelet, "Coronavirus: Human rights need to be front and centre in response", GENEVA (6 March 2020) /: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25668&LangID=E